

التجارب العالمية والعربية في مجال الإرشاد المهني :

إن الإطلاع على تجارب بعض الدول في مجال الإرشاد المهني يساعد في استخلاص الدروس المستفادة التي من خلالها يمكن التعرف على الأساليب المتنوعة التي تنتهجها هذه الدول في تهيئة وإعداد مواطنيها لإيجاد فرص عمل مناسبة والتعامل مع التغيرات العالمية التي تطرأ على سوق العمل العالمي والمحلي.

أولاً : التجارب العالمية في مجال الإرشاد المهني :

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :

ينصب اهتمام المرشدين المدرسين الأمريكيين حالياً، على مساعدة الطلاب لإشباع حاجاتهم الشخصية والاجتماعية والتي تم تحديدها وتصنيفها في دليل الإرشاد المهني الذي تم إعداده من قبل الإتحاد القومي للمرشدين المدرسين الأمريكيين.

وقد أتى الدليل بمجموعة من المعايير التي ينبغي وضعها في الحسبان عند تصميم المناهج الدراسية التي تقدم لمختلف مراحل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً لما ذكر في الدليل فإن جميع الطلاب الأمريكيين في مختلف مراحل التعليم وبمختلف أعمارهم وأصولهم العرقية ينبغي أن يتلقوا القدر المناسب من الإرشاد المهني من قبل مرشدين مهنيين متخصصين مدربين تدريباً عالياً.

وهنا يتجلى التنوع والتباين في برامج الإرشاد المهني في مرحلة التعليم الجامعي، حيث تحرص جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأمريكية على أن تكون برامج الإرشاد المهني مكوناً أساسياً من مكونات التعليم الذي تقدمه، هذا بالإضافة إلى شروع معظم الجامعات الأمريكية إلى إنشاء مراكز تابعة لها متخصصة في تقديم خدمات الإرشاد المهني لطلابها في العديد من التخصصات الأكاديمية والعملية، كما تم إنشاء مراكز للإرشاد المهني التي تستهدف جماعة عرقية معينة أو فئات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

فعلى سبيل المثال، فإن برامج الإرشاد المهني التي تقدم إلى الأمريكيين من أصول أفريقية تختلف عن برامج الإرشاد المهني التي تقدم للأمريكيين من أصول أوروبية، وذلك لان ميراث الأمريكيين الأفارقة من العبودية مازال يؤثر ويحد من طموحاتهم المهنية. وفي هذا الصدد ذكر

توينت بارمر Twinet Parmer في دراسته عن التي أجراها على برامج التأهيل المهني التي تقدم للأمريكيين من أصول أفريقية، أن قطاعاً كبيراً من الأمريكيين الأفارقة تنحصر أحلامهم في تحقيق النجاح في المجال الرياضي أو الفني فقط، أما من لا يجد فرصة في هذين المجالين فإن أحلامه المهنية تتقلص في مجرد الحصول على وظيفة تؤمن له ولأسرته حياة كريمة في الطبقة الوسطى في المجتمع الأمريكي. هذا بالإضافة إلى أن نسبة البطالة ترتفع بين الأمريكيين من أصل أفريقي عن باقي العرقيات المكونة للمجتمع الأمريكي مما يدفع بالعديد منهم إلى السقوط في مستنقع الأعمال الغير مشروعة.

وانطلاقاً من هذه الحقائق فإن بارمر تطالب بأن تراعي برامج التأهيل المهني الخصوصية الثقافية والتاريخية والعرقية لمختلف العرقيات المكونة للمجتمع الأمريكي، وترى أن برامج التأهيل المهني التي تقدم للعرقيات ينبغي أن تستهدف التنمية الشاملة للشخصية في إطار محيطها الاجتماعي والثقافي ووفقاً لأسلوب ومستوى حياتها.

ومن التجربة الأمريكية تبرز أهمية ضرورة مراعاة العوامل الثقافية عند إعداد وتقديم برامج الإرشاد المهني، هذا بالإضافة إلى ضرورة تنمية الوعي الثقافي عند المرشد المهني حتى يتمكن من تقديم خدمات إرشادية ذات فاعلية لفئات ثقافية متباينة في المجتمع.

تجربة جامعة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية :

أنشأت جامعة فيلادلفيا مكتباً في عماده شئون الطلبة باسم "مكتب صندوق الملك عبدالله الثاني للإرشاد المهني" ليتولى تقديم خدمات الإرشاد المهني من حيث: مهارات الاتصال وطرق الحصول على فرص العمل بما يعزز الفرص التسويقية لخريجي الجامعات وبحيث يكون هذا المكتب حلقة من حلقات التواصل بين المجتمع الطلابي ومؤسسات القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني محلياً وإقليمياً.

ويهدف مكتب الإرشاد المهني إلى تقديم خدمات النصيح والإرشاد بما يحقق المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات سوق العمل من خلال : توفير قاعدة بيانات عن احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية والمواءمة بين مهارات الاتصال التي يتم تدريب الطلاب عليها مع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل محلياً وإقليمياً. ومساعدة الطلبة في تأمين

فرص عمل دائمة بعد التخرج أو مؤقتة خلال مرحلة تعليمهم الجامعي وفتح قنوات الاتصال بين المجتمع الطلابي في الجامعات وفعاليات القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني.

ووفق ما أعلنه مكتب الصندوق في جامعة فيلادلفيا فإن الخدمات المقترحة تنصب على تدريب الطلبة على العديد من المهارات مثل: إجراء مقابلات العمل عند التقديم للوظائف وإعداد السيرة الذاتية والبحث عن فرص عمل والتفاوض على الراتب والخوافز، وتقديم النصح والمشورة الفنية للطلبة والخريجين لتعزيز قدرتهم في الحصول على فرص العمل المتاحة بعقد ورش العمل المتخصصة. واستخدام قواعد البيانات والمعلومات التي توفرها.

ويحرص الصندوق على توفير المعلومات عن احتياجات سوق العمل وبشكل دائم وتوفير متطلبات ووسائل انتقال الطلبة من البيئة الجامعية الأكاديمية إلى البيئة المهنية والعملية لأسواق العمل ومساعدة الطلبة في تأمين فرص عمل دائمة أو مؤقتة ومساعدة الراغبين منهم في الالتحاق ببرامج العمل التطوعي ونشاطات الخدمة العامة وإعداد وتنظيم برامج تدريبية تطبيقية متطورة لتمكين الطلبة من الحصول على الحدود الدنيا من الخبرة العملية وضمن تخصصاتهم قبل التخرج من الجامعات ومساعدة الطلبة الخريجين لتحديد أهدافهم واتجاهاتهم المهنية وذلك من خلال تحديد المهارات الفردية المطلوبة في مجالات المهن المختلفة.

ويستفيد من هذه المكاتب الطلبة وخريجو الجامعات الرسمية والخاصة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وبشكل الصندوق المظلة المؤسسية اللازمة لإنشاء هذه المكاتب بما يضمن إنتاجيتها وديمومتها وذلك بتقديم المشورة الفنية اللازمة "التدريب، المساعدات الفنية، الخ...". وتفعيل قنوات الاتصال بين المكاتب وفعاليات القطاعين العام والخاص وهيئات المجتمع المدني.

ويعد المكتب حلقة من حلقات التواصل بين المجتمع الطلابي ومؤسسات القطاع الخاص والعام وهيئات المجتمع المدني محلياً وإقليمياً وعالمياً وتقوية دور الجامعة أثناء الدراسة لتهيئة الطلاب أكاديمياً وعملياً للحياة العملية وتقوية العلاقة بين الطلاب والجامعة وتوثيقها ودراسة المشاكل التي تواجه الخريجين وعرضها على مراكز اتخاذ القرار وتسهيل اتصال الطلاب والخريجين بمراكز البحث المختلفة داخل المملكة وخارجها وخدمات عديدة أبرزها تدريب الطلبة على مهارات إجراء المقابلة الشخصية وكيفية إعداد السيرة الذاتية والتفاوض على الراتب

والخوافز ويوفر لهم أيضاً معلومات عن سوق العمل واحتياجاته ويهدف أيضاً إلى الاتصال بالمؤسسات العامة والخاصة وأرباب العمل للحصول على فرص عمل أو تدريب الخريجين ومن أبرز الأعمال التي قام ويقوم بها المكتب عقد دورات للطلبة المستجدين لكيفية اختيار التخصص والكلية المناسبة حسب احتياجات سوق العمل.

وقام المكتب بعدة أنشطة لتطوير أساليب الإرشاد المهني لتتماشى مع طبيعة العصر وذلك باستخدام قواعد بيانات الإرشاد المهني وقاعدة بيانات التوظيف الإلكتروني.

تجربة استراليا:

تقوم فلسفة الإرشاد المهني في استراليا على تقديم معلومات إرشادية في صورة برامج تدريبية متخصصة، ومقررات دراسية، وتنظيم احتفاليات التوظيف مثل سوق المهن (Career Market).

ويقوم بتقديم خدمات الإرشاد المهني في استراليا العديد من الأشخاص في مقدمتهم يأتي المدرسون، والمرشدون المدرسون، والمرشدون المهنيون المتخصصون.

وتتحمل الحكومة الفيدرالية في استراليا مسؤولية توفير خدمات الإرشاد المهني في المؤسسات التعليمية الأسترالية بمختلف مراحلها والتي يتم تقديمها في شكل مقررات تعليمية. ونظراً للإحساس المتنامي لدى الأستراليين بالتغيرات التي تفرضها طبيعة العصر الحالي في سوق العمل العالمي والتي تنعكس أصداءه على أسواق العمل المحلية، أوصت لجنة التعليم والتوجيه المهني في مجلس الشعب الاسترالي، بضرورة أن يصبح الإرشاد المهني جزءاً أساسياً في المقررات الدراسية التي تقدم في مرحلة التعليم الإلزامي وعدم قصرها على المراحل العليا في التعليم. كما أوصت اللجنة بضرورة أن يقوم على الإرشاد المهني في المؤسسات التعليمية، مرشد متخصص ومدرّب تدريباً عالياً على أساليب تقديم خدمات الإرشاد المهني.

وبناء على ذلك تم استحداث الهيئة القومية للقوى العاملة التي أوصت بأن تعمم برامج التأهيل المهني لكي تصبح جزءاً أصيلاً في جميع البرامج التعليمية بما في ذلك برامج التعلم مدى الحياة والتعلم المستمر. وقد تم ذلك وفقاً للرؤية الشمولية التي حرصت الهيئة القومية للقوى العاملة في استراليا على تكوينها لكي تتمكن من رسم السياسات المستقبلية لسوق العمل في

استراليا ومما يساعد على تحديد ملامح الإرشاد المهني المطلوبة لإعداد القوى البشرية ذات الكفاءة العالية.

إلا أن خصوصية التركيبة العرقية في استراليا كشفت عن أن برامج التأهيل المهني التي تقدم للسكان من أصل غربي لا تتناسب مع ثقافة السكان الأصليين في استراليا مما أستوجب عند إعداد المرشدين المهنيين أن يتم تدريبهم على تبني أنماط فكرية متنوعة تمكنهم من استخدام أساليب متنوعة في تقديم خدمات الإرشاد المهني في بيئات ثقافية متباينة.

ومن تجربة استراليا في الإرشاد المهني يمكن التوصية بأنه من الضروري أن يرتبط الإرشاد المهني برؤية المجتمع الشمولية لطبيعة سوق العمل فيه والتغيرات المتوقعة أن تطرأ على هذا السوق لكي يتمكن المرشد المهني من مساعدة أبناء المجتمع على التخطيط بواقعية لحياتهم العملية، إلا أن هذا يتطلب عند تقديم خدمات الإرشاد المهني في المراحل الدراسية الأولى إبراز الجوانب المهنية فيما يدرسه الطلاب. كما يستفاد من التجربة الأسترالية أنه ينبغي تنمية قدرة المرشد المهني على احترام وتفهم الأنماط الثقافية المتباينة الموجودة في المجتمع بما يمكنه من تقديم خدمة الإرشاد المهني التي تتناسب مع الطبيعة الثقافية لأبناء المجتمع.

تجربة جمهورية سلوفينيا:

تعد سلوفينيا من دول العالم النامي التي كانت تنتمي إلى الكتلة الاشتراكية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد تمكنت في عام 2004 م من الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي بعد أن أنفقت سبع سنوات في إصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية وإجراء التعديلات اللازمة للتحول إلى اقتصاد السوق المفتوح والذي أهلها للالتحاق بالاتحاد الأوروبي.

إلا أن آثار الاشتراكية مازالت تسيطر على المجتمع السلوفيني ولعل أهم القطاعات التي مازالت متأثرة بهذا هو قطاع إدارة القوى البشرية والتوظيف. والدليل على ذلك قيام مكتب خدمة التوظيف التابع للحكومة السلوفينية بمسؤولية توزيع الراغبين في الحصول على فرصة عمل على المجالات التي تتوافر فيها أماكن شاغرة والتي تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم.

كما أن هذا المكتب يتحمل مسؤولية تقديم برامج الإرشاد والتأهيل المهني، ولذلك فإن 50% من العاملين في هذا المكتب هم من المتخصصين في علم النفس والذين يقومون بتقديم

خدمات إرشاد مهني للوافدين إلى هذا المكتب. ويلجأ المرشدون المهنيون العاملون في مكتب التوظيف إلى إخضاع المتقدمين للحصول على فرصة عمل للمراقبة في الفترة التي تسبق عملية التوظيف حتى يتمكنوا من تقييم الأنشطة المختلفة التي يمارسها المتقدم للحصول على وظيفة والتي تحدد طبيعة الوظيفة التي يلتحق بها.

ولعل من أهم إيجابيات مكتب التوظيف السلوفيني هو عملية التقويم المستمرة التي يقوم بها العاملون في المكتب لأنشطة وبرامج الإرشاد المهني التي يقدمها المكتب والتي تهدف إلى تطوير الخدمات التي يقدمها المكتب بما يتماشى مع التغيرات التي طرأت على سوق العمل السلوفيني بعد انضمامه إلى الاتحاد الأوروبي حيث لم يعد هدف الإرشاد والتوجيه الذي يقدمه مكتب التوظيف قاصرة على تهيئة أفراد المجتمع لإيجاد فرصة عمل في سلوفينيا فقط بل يتم حالياً تدريبهم على المنافسة للدخول إلى سوق العمل الأوروبية.

ولعل أهم الدروس المستفادة من التجربة السلوفينية في الإرشاد المهني هو ضرورة إخضاع برامج الإرشاد المهني للتقويم المستمر حتى يتم تطوير وتحديث هذه البرامج بما يتماشى مع التغيرات المتسارعة التي تطرأ على سوق العمل.

تجربة اليابان :

تماشياً مع التغيرات العالمية التي طرأت على أسواق العمل العالمية قامت اليابان بإدخال العديد من التعديلات على برامج الإرشاد المهني التي تقدم في المدارس والجامعات اليابانية. فقد تم تعديل برامج الإرشاد المهني المقدمة في المدارس اليابانية لتتماشى مع معايير الجودة التي وضعتها اللجنة القومية الأمريكية للمعلومات والتوظيف American National Committee Occupational Information Coordinating والتي أوصت بأن معايير جودة برنامج الإرشاد المهني تقوم على قدرة البرنامج على تدريب الطلاب على مهارات التخطيط للمستقبل، وإدارة المعلومات، واتخاذ القرار، وإدارة العلاقات الإنسانية. وفي اليابان يتم تعريف الطلاب بطبيعة المهن المختلفة ومتطلبات سوق العمل منذ التحاقهم بالسلم التعليمي إلى أن يتركوا التعليم. إلا أن قطاعاً كبيراً من الإرشاد المهني تقوم عليه مؤسسات في القطاع الخاص، حيث توفر هذه المؤسسات برامج متنوعة عن الإرشاد المهني تستهدف فئات المجتمع الياباني المختلفة، فهناك برامج مخصصة للسيدات المتعلمات تعليماً عالياً، وبرامج مخصصة لغير

العاملين، وبرامج مخصصة للعاملين. ولقد تحول مجال الإرشاد المهني في اليابان إلى مجال عمل مربح لمؤسسات القطاع الخاص والتي برعت في تقديم برامج تدريب مهني عالية التخصص مقارنة بما يقدم في المؤسسات التعليمية.

ومن التجربة اليابانية يمكن استخلاص الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في مجال الإرشاد المهني والذي يمكن أن يتحول إلى قطاع أعمال ناجح يستوعب الكثير من الكوادر البشرية ويمثل حلقة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية الخاصة وبين المؤسسات التعليمية ويعمل على تطوير خدمة الإرشاد المهني المقدمة في المؤسسات التعليمية المصرية حتى تتماشى مع متطلبات سوق العمل المعاصر.

ثانياً: التجارب العربية في مجال الإرشاد المهني :

تجربة المملكة العربية السعودية :

يظهر اهتمام وحرص المملكة العربية السعودية بعملية الإرشاد المهني من خلال حرص المملكة العربية السعودية على عقد الملتقى السنوي للإرشاد المهني سنوياً في المملكة لتقييم تجربة المملكة في الأخذ بنظام الإرشاد المهني. وقد عقد هذا الملتقى هذا العام في شهر أبريل تحت عنوان "دليلك نحو مستقبل أفضل" استمر لمدة خمسة أيام وكانت أهدافه:

- ◆ خدمة برامج الإرشاد المهني والأكاديمي في المدارس.
- ◆ تعريف الطلاب وأولياء أمورهم بالفرص المتاحة لهم والتخصصات المطلوبة.
- ◆ مساعدة الطلاب على التعرف على ميولهم وقدراتهم وإمكاناتهم.
- ◆ مساعدة الطلاب وأولياء أمورهم على التخطيط المهني واختيار المهنة المناسبة في ضوء المعلومات المتاحة.

- ◆ تنمية الاتجاهات والقيم الإيجابية لدى الفرد نحو المهن المختلفة وخاصة اليدوية.
- ◆ تبصير الطالب وولي أمره بالعوامل المؤثرة في مجال العمل، وانعكاساته على النواحي الاجتماعية والتربوية والاقتصادية.

وقد أشتمل الملتقى على الأقسام التالية :

1. القسم الأول: الجامعات وشاركت فيه (جامعة الملك فهد، المركز الوطني للقياس والتقويم، جامعة الملك فيصل، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود).
 2. القسم الثاني: الكليات والمعاهد وشاركت فيه (كلية الجبيل الصناعية، كلية المجتمع بحفر الباطن، الكلية التقنية بالدمام كلية الاتصالات والمعلومات بالرياض، كلية المعلمين بالدمام، معهد الجبيل التقني، المعهد المصري بالرياض).
 3. القسم الثالث: المعاهد والكليات العسكرية وشارك فيه (كلية الملك فهد البحرية، معهد القوات الجوية بالظهران، مدينة تدريب الأمن العام بالمنطقة الشرقية).
 4. القسم الرابع: الجامعات الأهلية وشاركت فيه (جامعة الأمير سلطان الأهلية، الجامعة المفتوحة بفرعها في الاحساء ومملكة البحرين، الجامعة الأهلية بمملكة البحرين).
 5. القسم الخامس: القطاع الخاص وشارك فيه عدد من المعاهد التقنية والصحية والفنية الأهلية من مختلف مناطق المملكة.
- وقد قامت الهيئات المشاركة بتقديم خدمة الإرشاد المهني والأكاديمي وعملت على تزويد الطالب بالمعلومات الضرورية لمعرفة المهن المختلفة ومدى حاجة المجتمع لها، والتي تساعد على التخطيط المهني والاختيار المناسب مما نتج عنه تنمية الاتجاهات والقيم الإيجابية لدى الطالب أو المواطن نحو مهنة معينة كذلك ساعد (ملتقى الإرشاد التعليمي والمهني الثاني) أولياء الأمور في معرفة التخصصات التي يتوقع أن يلتحق بها أبنائهم في المستقبل.
- ولم يقتصر تقديم الإرشاد المهني في الملتقى على طلاب المرحلة الثانوية، والطلاب الخريجين من الثانوية العامة، وطلاب كلية الجبيل الصناعية والذين لديهم الرغبة في استكمال دراستهم وأولياء أمورهم فقط بل اشتمل أيضا على تقديم الإرشاد المهني لجميع طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة.

تجربة الإمارات العربية المتحدة :

بدأت التجربة في دبي في فبراير حيث قام الدكتور علي بن عبد الله الكعبي وزير العمل والشئون الاجتماعية رئيس مجلس أمناء هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية بإطلاق الموقع الإلكتروني لبوابة الإمارات للإرشاد المهني.

وقال الدكتور علي أن الهدف من هذا المشروع الطموح هو مساعدة مواطني الإمارات في تخطيط مسارهم الوظيفي بشكل أفضل وذلك عبر توفير المعلومات المهنية وخدمات الإرشاد الوظيفي إلكترونياً.

وأشار إلى اهتمامه بتوفير الخدمات للمواطنين الباحثين عن عمل وكذلك إرشاد الطلاب والباحثين عن عمل مستفيداً من تقنية الاتصالات والمعلومات التي فتحت الباب على مصراعيه أمام تزويد المستخدمين بمواد الإرشاد بكافة الوسائل المتاحة من أجل فهم واستيعاب المتغيرات المحيطة بنا. وأوضح معاليه أن الموقع الجديد على مستوى المنطقة لا يكفي بتزويد المستفيد بالمعلومات فقط وإنما يعمل على محاكاة عملية الإرشاد وفق أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا العصر.

ويتميز موقع بوابة الإمارات للإرشاد المهني باحتوائه على ثمانية أقسام متخصصة لفئات مجتمعية متنوعة منها قسم لتوفير المعلومات والإرشادات المهنية للأفراد حسب المراحل الدراسية والعمرية المختلفة وقسم خاص صمم بهدف تقديم الإرشاد المهني والوظيفي للباحثين عن العمل بواسطة المتخصصين والمهنيين من أخصائيين نفسيين واجتماعيين ومرشدين مهنيين ومدراء الموارد البشرية وأولياء الأمور وغيرهم.

أوجه الاستفادة من التجارب العالمية والعربية في مجال الإرشاد المهني:

- ضرورة تدريب المرشدين المهنيين على الأساليب الحديثة في تقديم خدمات الإرشاد المهني.
- ضرورة تنمية قدرة المرشد المهني على احترام وتفهم الأنماط الثقافية المتباينة الموجودة في المجتمع بما يمكنه من تقديم خدمات الإرشاد المهني التي تتناسب مع الطبيعة الثقافية للمجتمع.
- توعية المرشد المهني بأهمية دوره في إشباع الحاجات الشخصية والاجتماعية للطلاب والتي يمكن تحديدها وتصنيفها في دليل للإرشاد المهني مسبقاً يسمح للمرشد المهني بأداء دوره التربوي بشكل أفضل.
- تفعيل دور المرشد في مساعدة الطالب الجامعي على تأمين فرص العمل المناسبة أمامه بعد تخرجه، وفتح قنوات الاتصال بينه وبين القطاع الخاص وهيئات المجتمع المحلي.
- تدريب الطلاب على بعض المهارات التي تتطلبها مهنتهم المستقبلية منها: مهارة إجراء مقابلة عند التقدم لوظيفة، مهارة إعداد السيرة الذاتية، مهارة البحث عن فرص عمل، مهارة استخدام قواعد البيانات والمعلومات المتوفرة.
- مساعدة الطالب الجامعي على الانتقال من مرحلة التعليم الجامعي إلى البيئة المهنية والعملية لسوق العمل بسلام دون التعرض لصدمات نفسية أو اجتماعية تعيق فرصة حصوله على فرصة عمل تتناسب مع ميوله ورغباته.
- مساعدة الطلاب على تحديد أهدافهم واتجاهاتهم المهنية من خلال تحديد المهارات الفردية المطلوبة من المهن المختلفة.
- دراسة المشكلات التي تواجه الخريجين وعرضها على مراكز اتخاذ القرار وحلها.
- عقد دورات وورش عمل مستمرة للطلاب المستجدين حول كيفية اختيار التخصص والكلية المناسبة لاحتياجات سوق العمل.

* * * * *